استراتيجية التنمية السياحية المستدامة بالجزائر- الواقع والآفاق

سمية دربال جليلة بن العمودي

جامعة الوادي جامعة الوادي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع السياحة في الجزائر كخيار استراتيجي لدعم سياسة التنويع الاقتصادي في ظل التوجه الجديد للدولة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 لدعم خطة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة مطلع 2021، خاصة بعد ما عرفته سوق النفط من تقلبات نتيجة الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تزخر بمقومات سياحية هائلة بالنظر للموقع الجغرافي والتنوع البيئي المتربع على مساحات شاسعة، هذه الأخيرة تدعم سياسة التنويع الاقتصادي للوصول إلى تعدد مصادر الدخل الوطني بالمقارنة خاصة مع دول الجوار والدول العربية بصفة عامة، غير أن المعوقات الاجتماعية ونقص البنى التحتية والعراقيل أمام الاستثمار المحلي والأجنبي حال دون استخدام هذا المورد بصفة فعالة، الأمر الذي أدى إلى أحادية اقتصاديتها وذلك باعتماد الدولة على سياسة الريع البترولي، كما أظهرت الدراسة محاولات الدولة من خلال المخطط التوجيهي السياحية للنهوض بالقطاع يخلق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والتنمية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، الدخل الوطني.

تصنيف jel: L83, Q22 , H24

The study aims to stand on the reality of tourism in Algeria as a strategic option to support the policy of economic diversification in light of the new orientation of the state through the guideline for tourism development 2030 to support the economic recovery plan adopted by the government in early 2021, especially after the fluctuations in the oil market as a result of the global health crisis Covid 19.

The study concluded that Algeria is rich in huge tourism potentials in view of the geographical location and environmental diversity located on vast areas. Domestic and foreign investment prevented the effective use of this resource, which led to the monopolization of its economy by relying on the policy of petroleum rents. The study also showed the country's attempts through the tourism guideline to advance the sector, creating a tripartite balance that includes social advancement, economic efficiency

Keywords : Tourism, economic diversification, economic policy, national income

Jel classification: L83, Q22 , H24

مقدمة:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير وخاصة للدول التي تعتمد على النفط كأهم مورد مالي لها والتي جعلها تعاني من اختلالات واضطرابات كبيرة في هياكل اقتصادها الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان العمل على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي. وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع السياحة الذي يعد من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك لمساهمته في زيادة حجم الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

والجزائر مثل باقي دول العالم تبنت عدة إستراتيجيات من أجل النهوض بقطاع السياحة وخاصة في ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها نتيجة تهاوي أسعار النفط، لذا فهي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها من أجل التخلص من التبعية للريع البترولي والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات المنتجة التي تضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إذ يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وبالتالي لابد من العمل على إعادة النظر في هذا القطاع عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شانه أن يكون حل للكثير من المشاكل.

وبناءا على ما تقدم عرضه يمكن تلخيص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للسياحة المستدامة أن تكون البديل الاستراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر ؟ وماهي المقومات الكفيلة بذلك؟

فرضيات الدراسة:

- تمتلك الجزائر تنوعا بيئيا ومقومات وإمكانيات سياحية هائلة تجعل من القطاع بديلا هاما لتحقيق تنوع اقتصادي.

- يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات أحادية المصدر لاعتماد صادراته على 98 بالمائة من مداخيل النفط.

- تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة من خلال بعث الاستثمار في القطاع السياحي للخروج من التبعية النفطية وتنويع مصادر دخلها الوطني.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للوقوف على واحدة من أهم مصادر الدخل بالنسبة للاقتصاد العالمي وبديل استراتيجي فعال لتنويع الاقتصادي خاصة في البلدان التي تعتمد على الثروات الباطنية في معظم صادراتها، بحيث تعتبر السياحة المورد الأول للدخل في الكثير من دول العالم، إضافة إلى التعريج حول واقع هذا البديل الإستراتيجي في الجزائر والآفاق الرامية إلى النهوض بهذا القطاع كسياسة من سياسات الإنعاش الاقتصادي التي أقرتها الحكومة مطلع عام 2021.

منهج الدراسة :

وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى كافة تطلعاتها، لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بسبب تناسبه مع إشكالية الدراسة وإبراز الظاهرة وتحليل المعطيات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وإحصائيات بعض الهيئات الدولية والوطنية.

1. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:

1.1 مفهوم التنويع الاقتصادي:

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فحسب الاقتصادي Barthélemy Claude Jean نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول أن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات. (شاهد و درفور، 2017، صفحة 112)

كما ويعرف على أنه: استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنية التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي، ويعني إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة و خلق مصادر مستديمة لاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلية لسوق العمل بعيدا عن الاستخدام الحكومي. (مهيدي، 2018، صفحة 181)

2.1 أهمية تبني سياسة التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط:

إن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية على مر الأزمنة فرضت حتمية تنوع الاقتصاد للدول النفطية، وخير دليل في ذلك الأزمة الصحية الأخيرة كوفيد 19 والتي شلت حركة التجارة الخارجية في أنحاء العالم الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار النفط وتهاوت إلى معدلات قياسية تركت الدول التي تعتمد جل صادراتها عليه في أزمة مازالت تبعاتها إلى حد اليوم وهذا لعدم وجود بدائل اقتصادية تقي هذه الدول الصدمات الناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ولهذا فالتنويع يحقق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي: (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2019)

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوربية بالنسبة للدول العربية.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العام، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات.
- لزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.
- البحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3.1 مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (ضيف و عزوز، 2018)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه

4.1 قياس درجة التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجته بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة يجب الاعتماد على مؤشر يقيس مدى التنويع الاقتصادي بدقة، وهناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هرفندل هيرشمان (Hirshman-Herfindal) والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossov). (مجدوب، 2020، صفحة 39)

1.4.1 مؤشر هرفندل هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي:

وهو من أهم المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي بلد، بحيث تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من قيمة الصفر (0) دل ذلك على وجود تنوع اقتصادي أما في حالة ما إذا اقترب من الواحد (1) دل ذلك على عدم وجود تنوع بمعنى التركيز الاقتصادي وهو معناه الاعتماد على قطاع معين أو قطاعين على الأكثر كمصادر دخل وطنية ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$Hi = \frac{Xi}{\sum_{i=1}^{n} xi} \times \sum_{i=1}^{n} 1$$

حيث أن:

Xi: صادرات بلد معين.

$\sum_{i=1}^{n} xi$: مجموع صادرات بلد معين.

Hi: مقياس تنوع الصادرات.

2.4.1 مؤشر فلاديمير كوسوف لقياس درجة التنويع الاقتصادي:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث: **αi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر **فلاديمير كوسوف** حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

2. تركيبة الاقتصاد الجزائري وحتمية التنوع:

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيّل، ثروة البلاد الرئيسية وأخطرها على مستقبل البلد، فهي تمثل 97% من المداخيل من العملة الصعبة، لذا فإن تقلبات أسعار النفط لها انعكاس مباشر على التوازنات المالية والاقتصادية للبلاد. النفط

الجزائري خفيف بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية. إنتاج النفط الخام، مركزا في حاسي مسعود، جنوب قسنطينة، في منطقة تسمى زارزايتين، قرب الحدود الليبية، تناقص بشدة، ولم يعد يمثل سوى 1% من الإنتاج العالمي. (ويكيبيديا، 2022)

وترتبط قصة الاقتصاد الجزائري بعاملين رئيسيين هما النفط والاحتياطي من النقد الأجنبي في البلاد، ويشهد العاملان تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما يؤكد الحاجة الملحّة بالفعل للبحث عن مصادر أخرى لتنويع الاقتصاد، فعلى الرغم من كون الجزائر بلداً غنياً بالنفط والغاز وهي إحدى دول منظمة أوبك، فإن تراجع أسعار النفط واعتماد اقتصاد البلاد بصورة أساسية على صادرات النفط والغاز جعلا الإيرادات لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية، وفي هذا السياق نشر موقع **Al-Monitor** الأمريكي تقريراً عن الوضع الاقتصادي للجزائر حالياً، شبَّه الأوضاع بسيارة نفد منها الوقود، ولذلك أسباب متعددة لا تتعلق فقط بتراجع أسعار النفط ولا حتى بالتداعيات الاقتصادية الكارثية لوباء كورونا، بل تمتد إلى ما هو أبعد وأعمق.
ففي الوقت الراهن وبينما تُواصل أسعار النفط ثباتها منذ عام 2014، ينفد وقت الحكومة الجزائرية وفرصها للمناورة، وبالتوازي، شهدت البلاد انخفاضاً هائلاً في حجم الصادرات، تزامناً مع انخفاض مبيعات النفط في الخارج بنسبة الثلث تقريباً بين عامَي 2011 و2019، كما تشير الدلائل إلى مواصلة الانخفاض في المستقبل ، أما العامل الثاني وهو احتياطيات الجزائر من النفط الأجنبي فنجد أنه في فبراير/شباط 2020، أعلن محافظ البنك المركزي الجزائري وقتها، بن عبدالرحمن أيمن، أن الاحتياطيات الأجنبية للجزائر انخفضت 10.6 مليار دولار في تسعة أشهر، بسبب هبوط إيرادات الطاقة في البلاد، وفي ذلك التوقيت لم تكن جائحة كورونا قد بدأت بعد في الانتشار وإصابة الطلب على النفط بالشلل.

وفي ذلك الوقت قبل عام، قال أيمن إن الاحتياطي من النقد الأجنبي بلغ 62 مليار دولار، وكان هذا الرقم يقترب من 100 مليون دولار بنهاية عام 2017، وخلال السنوات الست منذ 2014 وحتى 2020، انخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي في البلاد بأكثر من النصف. (سعدي، 2021)

3. السياحة في الجزائر كخيار استراتيجي للتنوع الاقتصادي:

1.3 تركيبة وواقع السياحة الجزائرية:

يتمثل النشاط السياحي في الجزائر في وجهتين رئيسيتين هما موسم الاصطياف والسياحة الصحراوية باعتبار أنها تتوفر على أكبر طول للشريط الساحلي ومناطق صحراوية شاسعة مكنتها من استقطاب سياح سواء مقيمين أو أجانب، والتالي يبين تطور الواقع السياحي خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2020. (سماعيني، 2014، صفحة 46)

1.1.3 السياحة الصحراوية: تزخر الجزائر على مساحات شاسعة ذات طابع صحراوي مما يشجع السياح على التوافد على هذه المناطق وفي الجدول الموالي نلخص تطور حالة السياحة الصحراوية بولايات الجنوب باعتماد عدد السياح المقيمين والأجانب كمعيار للمقارنة بين السنوات:

الجدول رقم 1: تطور عدد السياح المقيمين والأجانب بالجزائر

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المقيمين	373218	597132	837112	143300	240907	418127
الأجانب	50416	5067	50217	87125	23501	85712
المجموع	877234	103140	339190	230425	264428	295140

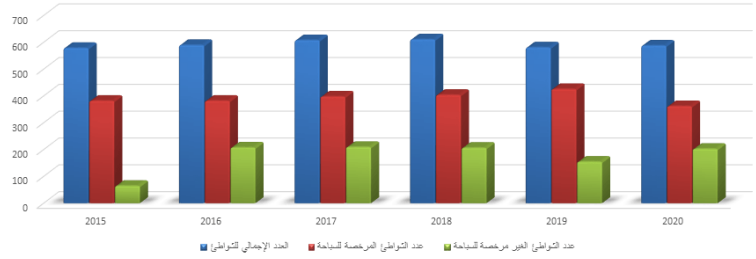
المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط/ متوفر على موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد السياح المقيمين يفوق بكثير عدد السياح الأجانب والذي يمثل نسبة جد ضئيلة وهذا راجع لعدة أسباب منها: عدم الترويج للسياحة الصحراوية في الخارج، إضافة إلى تخوف السياح الأجانب من الوضع الأمني في المنطقة، كذلك قلة الخدمات المتوفرة في هذه البيئة الصعبة من نقل وفندقه وإطعام، وبالنظر للإحصائيات نجد أن عدد السياح في المجمل كان مرتفعا في عام 2018 ثم بدأ بالتناقص في سنة 2019 و 2020 وبالإضافة إلى الأسباب السابقة نجد بأن الوضع الصحي في البلاد وجائحة كورونا كان لها تأثير كبير على إقبال السياح سواء مقيمين أو أجانب وهذا ما لاحظناه في العام 2020 حيث تراجع الإقبال بشكل كبير.

2.1.3 السياحة الساحلية:

يقصد بالسياحة الساحلية تلك السياحة التي تنشأ وتقام على سواحل المدن فهي تتم من طرف الأفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، تتوفر الجزائر على شريط ساحلي يبلغ طوله 1200 كلم ويعتبر موسم الاصطياف من أهم المواسم السياحية في البلد سواء للمقيمين أو المواطنين المقيمين بالخارج وفيما يلي تمثيل بياني لعدد الشواطئ في الجزائر لمعرفة مدى تطورها في السنوات الأخيرة خدمة للسياحة الداخلية. (عميش، 2015، صفحة 37)

الشكل رقم 1: التمثيل البياني لعدد ونوع الشواطئ بالجزائر



المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط/ متوفر على موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

نلاحظ من الرسم البياني أن عدد الشواطئ ضئيل جدا بالمقارنة مع طول الساحل الجزائري والذي يبلغ حولي 1200 كلم كما أن عددها تزايد في السنوات الأخيرة على غاية 2018 ثم تناقص عددها قليلا بالمقارنة مع نفس السنة، كذلك يمكن ملاحظة التردد على الشواطئ قد انخفض في عام 2019 و 2020 نظرا للقيود التي فرضتها الدولة والتي قضت بغلق جميع الشواطئ تحقيقا للتباعد الاجتماعي جراء أزمة كورونا.

3.1.3 السياحة الحموية: وهو ذلك النوع من السياحة الذي تكون فيه المنابع المائية والحمامات المعدنية وجهة السياح من أجل العلاج أو الاستجمام وتزخر الجزائر بحمامات معدنية ومنابع مائية عديدة متمركزة على ربوع الوطن متمثل

نسبة معتبرة من حصة السياحة بالجزائر، وسنلخص عددها وتطورها خلال السنوات من 2015 حتى سنة 2020. (لحرش، 2018)

الجدول رقم 2: تطور عدد المنابع الحموية بالجزائر

السنة	عدد المنابع الحموية	عدد منح استغلال المنابع الحموية	عدد مركبات الحموية الخاصة	عدد المركبات الحموية العمومية	عدد مراكز العلاج بمياه البحر خاصة	عدد مراكز العلاج بمياه البحر عمومية	عدد مشاريع في طور الانجاز	عدد مشاريع متوقفة
2015	282	55	8	10	1	1	25	10
2016	282	62	8	13	1	1	30	9
2017	282	74	8	13	2	1	34	16
2018	282	83	8	15	2	1	38	19
2019	282	92	8	18	2	1	43	20
2020	282	93	8	18	2	1	44	20

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط/ متوفر على موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود تطور في عدد المنابع الحموية بحيث بقي ثابتا منذ سنة 2015 على الرغم من وجود رغبة في الاستثمار في هذا المجال وهذا ما يوضحه بند المشاريع قيد الإنجاز والمشاريع المتوقفة، لذا وجب الإسراع وتسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمار في هذا المجال باعتباره موردا هاما ووجهة مفضلة لدى العديد من الأشخاص داخل وخارج الوطن.

2.3 مؤشرات القطاع السياحي بالجزائر:

للوقوف على مدى تطور القطاع السياحي وجب الاعتماد على مؤشرات عامة تعطي نظرة حقيقية حول الوضعية العامة لهذا القطاع الحيوي، ونقوم بدراسة هذا الجانب وفق مؤشرين هما: تطور الحظيرة الفندقية ومؤشر التدفقات السياحية اللذان من شأنهما تفسير حالة تطور القطاع بصورة دقيقة.

1.2.3 مؤشر وضعية الحظيرة الفندقية بالجزائر:

تعتبر الحظيرة الفندقية لدول ما على اختلاف ملكيتها من الناحية القانونية من أهم المؤشرات لقياس مدى تطور القطاع السياحي في ذلك البلد إضافة إلى تصنيف هذه الفنادق من حيث عدد النجوم يمثل مدى توفر البلد على جودة ونوعية الخدمات المقدمة على مستوى هذه المؤسسات باعتبارها من أهم البنى التحتية التي يجب تشييدها والتي أصبحت في بعض البلدان معالم سياحية مقصد الكثير من السياح على غرار برج خليفة في دبي، وفيما يلي نعرض تطور عدد الفنادق في الجزائر للوقوف على مدى حرص الدولة على النهوض بهذا القطاع.

الجدول رقم 3: تطور عدد الفنادق بالجزائر حسب الملكية للفترة 2015/2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عمومي	61318	61318	61318	65718	18657	21519
خاص	38377	30182	14587	99293	99230	610100
الجماعات المحلية أو المختلطة	2486	5066	5066	5066	7789	77986
المجموع	244102	420107	264112	155119	125676	614127

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط/ متوفر على موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

2.2.3 مؤشر التدفقات السياحية في الجزائر:

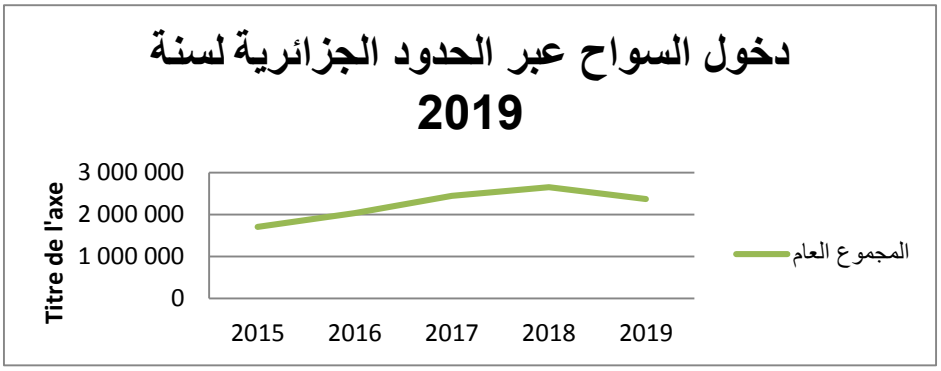
يعبر مؤشر التدفقات السياحية عن عدد الأفراد الداخلين للتراب الوطني وبالتالي بحيث يعتبر مؤشرا هاما عن مدى الإقبال المتزايد على السياحة الجزائرية بمختلف أنواعها الأمر الذي يرفع من تحصيل العملة الصعبة من خلال تقديم خدمات على كافة المستويات.

الجدول رقم 4: دخول السياح الأجانب إلى الجزائر (التدفقات السياحية)

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الاجانب	1 083 121	1 322 712	1 708 375	2 018 753	1 933 778
معدل النمو		22,12%	29,16%	18,17%	-4,21%
الجزائريين المقيمين بالخارج	626 873	716 732	742 410	638 360	437 278
معدل النمو		14,33%	3,58%	-14,02%	-31,50%
المجموع العام	1 709 994	2 039 444	2 450 785	2 657 113	2 371 056
معدل النمو		19,27%	20,17%	8,42%	-10,77%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع: www.ons.dz

الشكل رقم 2: تطور دخول السياح إلى الجزائر



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع: www.ons.dz

و يمكن تفسير هذا الانخفاض، من خلال الظروف غير المستقرة سياسيا التي شهدتها البلاد مطلع عام 2019، التي لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر ومن ناحية أخرى من خلال الأسواق التنافسية الجذابة لا سيما مقارنة بالأسعار التسهيلات في السفر و الحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة.

3.3 مساهمات السياحة في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية:

تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل الوطني من العملة الصعبة بالنسبة للكثير من بلدان العالم خاصة التي لا تملك مقوماتها الجغرافية على ثروات باطنية كالبترول والغاز على غرار الكثير من بلدان أوروبا الأمر الذي شجعها على تطوير السياحة بحيث لعبت دورا كبيرا في جلب النقد الأجنبي وتغطية العجز في الميزان التجاري إن حدث (زير، 2018، صفحة 35)، وفيما يلي مساهمة السياحة الجزائرية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1.3.3 تطور بند السفر بميزان المدفوعات:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات	304	209	141	169	165	–
نفقات	677	475	580	494	500	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء المنشور على موقع وزارة السياحة.

بمقارنة الإنفاق السياحي، نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن التدفقات السواح الغير مقيمين ومن المهم تحديد أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج .(الديوان الوطني للإحصائيات، 2022)

2.3.3 تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع الفنادق- المقاهي- المطاعم):

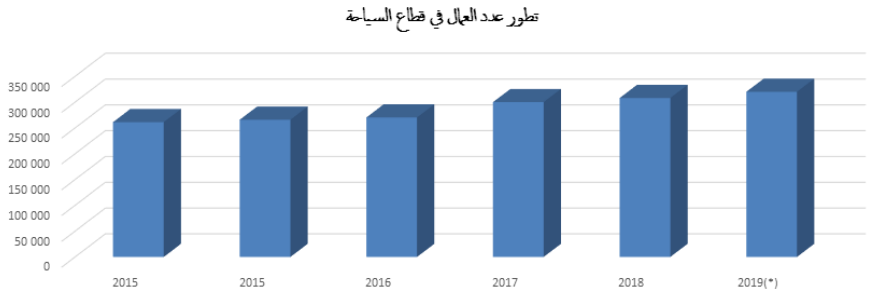
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام بالنسبة المئوية	1,4	1,6	1,7	1,8	1,10	1,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء المنشور على موقع وزارة السياحة.

نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ ما بين سنوات 2016 و 2019 على الرغم من أن المساهمة تعتبر جد ضئيلة بالمقارنة مع مثيلاتها في دول الجوار كتونس والمغرب والتي تحتل فيها السياحة المراتب الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام في ظل عدم توفرها على الآبار الذهب الأسود كالبترول أو الغاز كبديل، كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة بين عام 2019 و 2020 وهذا مرده إلى نقص كبير في السياحة بشكل عام في الجزائر إما للظروف السياسية التي مرت بها البلاد مطلع العام 2019 أو الجائحة التي فرضت قيود على عملية التنقل للأفراد، لذا نجد أن النسبة ارتفعت في سنة 2021 في السداسي الأول نظرا للإجراءات التي خففت من قيود جائحة كورونا، وبشكل عام تبقى مساهمة السياحة في الجزائر جد ضئيلة وجب الوقوف عند هذا القطاع وإحصاء جميع النقائص .

3.3.3 مساهمة قطاع السياحة في زيادة معدل التوظيف:

الشكل رقم 3: تطور عدد العمال في القطاع السياحي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء المنشور على موقع وزارة السياحة.

من خلال الرسم البياني يتضح لنا أن مساهمة السياحة في التوظيف بشكل عام في الجزائر جد ضئيلة مقارنة بدول أخرى على الرغم من ارتفاعها بنسبة قليلة بالمقارنة مع السنوات محل الدراسة، وهذا راجع لعدم وجود استثمارات حقيقية في الميدان السياحي من شانها زيادة العمالة في الجزائر وامتصاص البطالة، وعلى الرغم من وجود بعض الاستثمارات قيد الإنجاز وأخرى قيد الدراسة إلا أن عوامل عديدة أخرت هذا القطاع في جعله قطاعا مساهما في مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري كالمعوقات الإدارية والبيروقراطية إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ككل أخر وصول المستثمرين الأجانب للقطاع.

4.3 مشاكل ومعوقات القطاع السياحي بالجزائر: (هيدر، 2014، صفحة 22)

- يعاني القطاع السياحي الجزائري من إهمال كبير وعدم جدية المسئولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد.
- درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوما؛

- عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم؛
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع السياحي؛
- تجد البنوك و المؤسسات السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة و تسديد المستحقات السياحية من و إلى السوق الجزائرية؛
- ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب و المحليين أو معرفته لطبيعة و تاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الأجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري و العادات و التقاليد والحلي والمصنوعات التقليدية وشخصية الفرد بصفة عامة؛
- اللاأمن، إذ تعاني الجزائر و منذ الخروج من الأزمة السياسية التي كادت تعصف بالبلاد، وهو إرهاب الأفراد والممتلكات، إذ لا يأمن أي شخص على سيارته حتى وهي داخل المرآب، فما بالك بتنقله بها إلى مناطق ساحلية أو صحراوية، فبسبب انعدام الأمن و الأمان عزف السياح الأجانب عن المجيء، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة من أجل الاستمتاع و الإحساس بالأمن؛
- قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا و تجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي و توفير للحماية و الأمن للمناطق السياحية و الأفراد؛
- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال و تسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.

4. جهود الدولة لتنويع اقتصادها من خلال ترقية السياحة:

لقد تبت الدولة الجزائرية العديد من السياسات الرامية لتحقيق قفزة نوعية في القطاع السياحي وتشجيعا منها للاستثمار في هذا القطاع الحيوي للخروج من التبعية النفطية والحد من الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعارها، ونذكر من أهمها:

1.4.2. المخطط الهيكلي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2022)

ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى كالأشغال العمومية وقطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛
- توفيق بين الترقية السياحية والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي والثقافي والديني؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة عامة.

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافسية الجزائر؛
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛
- نشر مخطط جودة السياحة PQT من أجل تطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تفعيل مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- مخطط تمويل السياحة.

2.4.2. التنمية السياحية من خلال التوسع في العقار السياحي: قطاع السياحة حاليا في الجزائر لديه وعاء عقاري يتكون من 225 منطقة للتوسع السياحي أي بمساحة إجمالية تقارب 5647206 هكتار موزعة على 34 ولاية، ومن بين 255 منطقة التوسع السياحي نجد:

- 166 منطقة التوسع السياحي موزعة على 14 ولاية ساحلية؛
- 36 منطقة التوسع السياحي موزعة على 12 ولاية في الهضاب العليا؛
- 23 منطقة توسع سياحي موزعة على 8 ولايات الجنوب الجزائري.

إلى يومنا هذا تم دراسة تصنيف 156 موقع جديد للتوسع السياحي ZET كالتالي:

على مستوى الأمانة العامة للحكومة	على وشك الانتهاء من الدراسة
35 موقع جديد للتوسع السياحي	**25 موقع للتوسع السياحي**

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/?page_id=2524#el-fce629fb

3.4.2. مخططات التهيئة السياحية:

عملاً بالمرسوم التنفيذي رقم 07-86 المؤرخ في 11 مارس 2007 المحدد لكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، تشمل دراسة المخططات التهيئة السياحية 198 موقع من ضمن 225 موقع لتوسع السياحي، وتتمثل كالتالي:

تمت المصادقة عليه	قيد المصادقة	قيد الدراسة
61 مخطط للتهيئة السياحية	33 مخطط للتهيئة السياحية	82 مخطط للتهيئة السياحية

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/

4- دراسة وتهيئة الشواطئ:

تزخر الجزائر بشريط ساحلي كبير يمكنها من جذب السياح خاصة في مواسم الاصطياف والاستفادة من مداخليها وبالتالي كلما كان عددها أكبر وتوفرها على أحسن المرافق زادت مردوديتها، وفي التالي إحصاء لعدد الشواطئ المتوفرة إضافة إلى الشواطئ قيد الدراسة والتهيئة للفتح حسب آخر إحصائيات لوزارة السياحة الجزائرية:

- حالة الشواطئ:

شاطئ تم إحصائه	شاطئ تسمح فيه السباحة	شاطئ تمنع فيه السباحة
581	426	155

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/

- دراسة وتهيئة الشواطئ:

مخطط لتهيئة الشواطئ (PAP) تمت المصادقة علي	مخطط لتهيئة الشواطئ (PAP) قيد الدراسة	شاطئ منجز أو قيد التهيئة
210	23	103

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية https://www.mta.gov.dz/

خاتمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري أحادي المصدر لاعتماده إلا على الموارد النفطية والغاز وبالتالي أي تقلبات في أسعار هذه الأخيرة من شأنها خلق حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي وجب البحث عن البدائل الإقتصادية المتاحة وبعث الاستثمار المحلي والأجنبي في شتى المجالات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

تعتبر السياحة المورد الأول للعملة الصعبة للعديد من بلدان العالم بل وأصبحت من السياسات الحديثة والتوجهات المعاصرة للاقتصاديات الكبرى كفرنسا وأمريكا ودول الخليج العربي كالإمارات لما لها من أثر إيجابي على الناتج المحلي

الإجمالي للبلد، وهنا وجب الإشارة إلى أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات التي لا تمتلكها البلدان السالفة الذكر لكن غياب الإرادة والعراقيل حالت دون الاستفادة من هذا المورد الهام، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

تواصل الدولة الجزائرية من خلال خطط الإنعاش الاقتصادي بعث السياحة الجزائرية والعمل على تطويرها والاستثمار فيها لتحقيق أكبر عائد ممكن يدفع عجلة التنمية بالبلد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

المراجع:

1 أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر وآليات تفعيله لتحقيق تنمية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 23.

2 الطاهر لحرش. (2018). التنوع السياحي وتعزيزا لموقع الاقتصادي للسياحة بالجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي* ، 24.

3 إلياس شاهد، و عبد النعيم درفور. (2017). السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، 112.

4 حسينة مهيدي. (2018). إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر-السياحة نموذجا-. *مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية* ، 181.

5 خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول. (2019). استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار السياحي. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* ، 55.

6 خير الدين سعدي. (13 أفريل, 2021). *عربي بوست*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2022، من عربي بوست: https://arabicpost.net/

7 خيرة مجدوب. (2020). *الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته*. تيارت الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

8 ريان زير. (2018). *مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة بالوطن العربي دراسة مقارنة بين تونس الجزائر والإمارات*. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكر.

9 سارة عميش. (2015). *دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري على مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015*. سطيف: جامعة سطيف.

10 عبد القادر هيدر. (2014). *؛ واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

11 نسيبة سماعيني. (2014). *دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر*. وهران: جامعة وهران.

12 وزارة السياحة والصناعات التقليدية وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (27 جانفي, 2022). تاريخ الاسترداد 27 جانفي, 2022، من موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية: https://www.mta.gov.dz/

13 ويكيبيديا. (30 01, 2022). *اقتصاد الجزائر*. تاريخ الاسترداد 30 01, 2022، من الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/